

واقع مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء بالمجتمع الجزائري -دراسة ميدانية بمدينة وهران-

The real life of sub-Saharan migrants in Algerian society

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، وهران2، الجزائر.	علم الاجتماع	د. بريجة شريفة BRIDJA CHERIFA bridjacherifa@gmail.com
DOI: 10.46315/1714-010-003-015		

الإرسال: 2020/06/26 القبول: 2020/09/08 النشر: 2021/06/16

ملخص: ارتبطت ظاهرة الهجرة غير النظامية بالمجتمع الجزائري، وتأصلت تاريخيا داخله، وأثرت على البناء الاجتماعي بأنساقه المختلفة وآلياته الضبطية والتنظيمية وتنظيماته الرسمية وغير الرسمية كوزارتي الخارجية والداخلية والهلal الأحمر، إلى جانب القوانين التي تنظم الإقامة في الجزائر. فمن خلال هذه الدراسة سنعرض رؤية سوسيو ثقافية حول تجربة الهجرة غير الشرعية عند أفارقة جنوب الصحراء، وواقعهم بالمجتمع الجزائري(الشمال). تهدف الدراسة إلى معرفة معيش هذا المهاجر ومحاولة التنبؤ بمستقبله بالجزائر. كما تركز على معرفة الآثار المترتبة عن تجربتهم على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية، المهاجر غير الشرعي، التأثير الثقافي، المجتمع الجزائري، قوانين الهجرة.

Abstract:

The phenomenon of illegal immigration has been associated with Algerian society and has historically taken root within it. He has affected Algerian society, the social structure in its various forms, its regulatory and regulatory mechanisms, and its formal and informal organizations such as the Ministries of Foreign Affairs and the Interior and the Red Crescent. Through this study, we will present a sociological point of view about the experience of illegal immigration sub-Saharan in the Algerian society. The study aims to know the life of this migrant, his future in Algeria and the implications of their experience against the cultural identity of Algerian society.

Keywords : Illegal immigration, the Algerian society, the immigrant sub saharien, Immigration laws.

مقدمة:

تعتبر هذه الدراسة مقارنة سوسيو ثقافية تُشخص لنا ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة.

فقد شهد تاريخ الجزائر تتابع وفود الشعوب عليها من الحضارات القديمة والوسطى، وإلى غاية اليوم تُعرف هذه المنطقة وفود مغتربين إليها، ونخص الحديث عن الجالية الإفريقية.

ومنذ مطلع التسعينات تقريبا، تعرف الجزائر بصفة مباشرة وبشكل متزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة بالشمال، كونها بلد عبور إلى معظم دول أوروبا الغربية، فتكونت شبكات مختصة في الهجرة السرية تعمل على جلب رعايا أفارقة جنوب الصحراء.

وتُبين جل التحقيقات بأنّ هدف جزء من المهاجرين الوافدين من جنوب إفريقيا هو البقاء في الجزائر، أما الأغلبية منهم هدفهم العبور إلى الضفة الأخرى (أوروبا). وخلال فترة مكوثهم في البلاد يتواجد هؤلاء في ورش البناء والمزارع كفضاء للعمل من أجل جمع المال اللازم لتأمين ما تطلبه شبكات الهجرة السرية لتأمين سفرهم عبر البحر إلى أوروبا. كما أن عدداً قليلاً منهم فقط يتمكن من العبور سريعاً عبر قوارب الهجرة السرية، فيما يبقى الآلاف في المدن الجزائرية، يعيشون بأمل العبور وسط مليء بالعقبات الاجتماعية وظروف معيشية صعبة وملاحظات من قبل الشرطة.

وبالنظر إلى الأعداد المتزايدة من المهاجرين الأفارقة خاصة من دول ساحل الصحراء الإفريقية، تصدت الجزائر لهذه الموجات من الهجرة بتبني عدة استراتيجيات، بدءاً برصد التدفقات ومعرفتها عبر إذاعة نشرات دورية منذ سنة 2000 لتسجيل إحصائيات حول حركات السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية، وتأسيس مركز للوثائق والإحصائيات حول المهاجرين تحت وصاية وزارة الداخلية.

هذا بالإضافة إلى كون الدولة قد أبرمت عدّة اتفاقيات تعاون دولي مع المجموعة الأوربية أو مع دول منفردة (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) لترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتدعيم قدراتهم للتصدي للظاهرة. وأشركت الجزائر بلدان ساحل الصحراء في إطار التعاون الإقليمي ضمن منظمة NEPAD والتعاون الأمني مع مالي. كما عملت على تطوير مكافحة الشبكات التي تعمل في التهريب والمتاجرة بالبشر، وتجهيز مراقبة الحدود وتشجيع اتفاقيات إعادة القبول للمهاجرين.

وقد تمّ إنشاء مراكز تجميع للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين من مختلف الجنسيات للمهاجرين (مراكز انتظار) في عدة ولايات. وبعد الجدل الذي أثير حولها وبعض الحوادث التي ارتبطت بهم، سرعان ما تم ترحيلهم منها إلى بلدانهم عن طريق اتفاقيات مع سلطات بلادهم.

فأثرت هذه الظاهرة على المجتمع الجزائري، وكذلك على البناء الاجتماعي بأنساقه المختلفة وآلياته الضبطية والتنظيمية وتنظيماته الرسمية وغير الرسمية كوزارتي الخارجية والداخلية والهلال الأحمر، إلى جانب القوانين التي تنظم الإقامة في الجزائر، والتي لم تقدم حلول لهذه الظاهرة ولم تأسس لفروع أنساق أخرى تلبى حاجة النسق الاجتماعي والاقتصادي لاحتوائها، مما جعله يواجه صعوبات أمام هذه الظاهرة.

وعلى العموم من نتائج حركات الهجرة ينتج تنوع إثني وثقافي في الكثير من الأحيان وإعادة تشكيل أوضاع ديموغرافية واقتصادية واجتماعية، فما هي الآثار التي خلفتها تجربة الهجرة غير الشرعية لأفارقة جنوب الصحراء بالمجتمع الجزائري على الطرفين؟ وما الواقع اليومي لهذه الفئة؟

وانطلاقا من إشكالية البحث، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الأثر الذي خلفته هذه الهجرة على الحياة السوسيو اقتصادية للمجتمع الجزائري؟
2. ما الظروف المعيشية اليومية (الاجتماعية والاقتصادية) لهؤلاء المهاجرين بعيدا عن بلد المنشأ؟
3. ما هو هدف هذا المهاجر من اختيار الجزائر كوجهة للهجرة؟
4. هل تمكنت هذه الشريحة من الاندماج ثقافيا واجتماعيا في المجتمع المحلي؟

1-1 الفرضيات:

1-1-1 هجرة أفارقة جنوب الصحراء جنوب الصحراء لم تؤثر لا اثنيا ولا ثقافيا على المجتمع المحلي (شمال الجزائر)،

1-1-2 المهاجر يعيش وضع غير مستقر، ومساوي من ناحية توفر المأوى والعمل، والأمن،

1-1-3 هدف المهاجر بالوقت الراهن، هو الاستقرار، باعتبار الجزائر بلد مُستقر أمنياً، وبلد في طريقه الى التقدم،

1-1-4 لم تتمكن هذه الشريحة من الاندماج مع المجتمع الجزائري.

وللإجابة على إشكالية البحث قسمنا العمل إلى قسمين:

قسم نظري:

(1) الهجرة العالمية وقوانين المهاجر غير الشرعي.

(2) السياسة الرسمية للهجرة بالجزائر وحماية المهاجر غير الشرعي.

وقسم تطبيقي ضم الدراسة الميدانية بمدينة وهران: التحليل السوسولوجي لواقع مهاجر إفريقيا جنوب الصحراء بالمجتمع الجزائري (مقاربة ميدانية).

خاتمة: نتائج البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع مُهاجر إفريقيا جنوب الصحراء ومحاولة التنبؤ بمستقبله بالجزائر، ومعرفة الآثار المترتبة عن تجربتهم على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري.

وقد استخدمنا المنهج الوصفي بهدف وصف معيش المهاجرين غير القانونيين وتجربتهم بالمجتمع الجزائري، كما قمنا بإجراء مقارنة كيفية من أجل التعمق في بحث الظاهرة وتجميع أكبر كم من البيانات عنها، واستخدمنا "الملاحظة" و "المقابلة نصف موجهة" كأداتين للبحث الميداني.

أما العينة التي اختيرت من أجل إجراء المقابلات هي عينة غير احتمالية، حيث قمنا بإجراء غير احتمالي للمعينة معزز بنواة أولى من أفراد مجتمع البحث_أفارقة جنوب الصحراء المتواجدين بأماكن من المدينة خُصصوها لهم بهدف البحث عن العمل، وأصبحت معروفة للعام والخاص بالمدينة أين يُمكن إيجاد هذه الفئة المهاجرة_والذين يقودنا إلى عناصر أخرى.

2 مصطلحات البحث:

2-1المهاجر(معجم عربي):

فعل:هَجَرَ / هَجَرَ في يَهْجُرُ، هَجْرًا وهَجْرَانًا، فهو هَاجِرٌ، والمفعول مَهْجُور وهَجِير هَجَرَ الشيءَ أو الشخصَ هَجْرًا، وهَجْرَانًا: تركه وأعرضَ عنه
فعل:هَاجَرَ / هَاجَرَ عن / هَاجَرَ من يهاجر، مُهاجرةً وهَجْرَةً، فهو مُهاجرٌ، والمفعول مُهاجَر - للمتعلِّي
هَاجَرَ من مكان كذا، أو عنه: تَرَكَهُ وَخَرَجَ منه إلى غيره.

والمُهاجر هو شخص يسافر من إقليم أو بلد لآخر قصد الاستقرار هناك ([wikipedia](https://en.wikipedia.org/wiki/migrant))
(2019).

وهو الشخص الذي يهاجر إلى مكان آخر داخل بلاده أو خارج حدود الدولة التي يعيش فيها. ويتم الحديث في العادة عن المهاجر عندما يغادر بدافع ذاتي وطنه دون أن يجابه أية مخاطر.

2-2الهجرة:

جاء تعريف الهجرة في اللغة من خلال لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيد مادة (هجر)الهجر ضد الوصل، هجرة بهجرة هجرا، وهجرانا صرمة، وهما يهتجران، ويتهاجران والاسم الهجرة وفي الحديث (لا هجرة بعد ثلاث).
الهجرة هي حركة سكانية يتم فيها انتقال الفرد أو الجماعة من الموطن الأصلي إلى وطن جديد يختاره نتيجة أسباب عديدة.

وتُعرف الهجرة بأنها عملية الانتقال من مكان إلى آخر بحثا عن واقع أفضل أو الاستقرار. والهجرة نوعين: هجرة دائمة أو هجرة مؤقتة (جدي، أ، 2013، 234).

2-3الهجرة غير الشرعية:

ويُطلق عليها أيضا بالهجرة غير القانونية يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية أو غير المشروعة بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وغالبا ما يصف مجموعة من الحالات التي تعد مخالفة للأنظمة المعمول بها في هذا البلد أو ذاك مثل:
* دخول الفرد لحدود دولة ما بدون وثائق قانونية.

* دخول الفرد لحدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد تلك الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية،

* دخول الفرد لحدود دولة ما بوثائق قانونية، ولكن يصبح يمارس أعمال ليس مسموح بها ضمن موجب تأشيرة الدخول المنوحة له (مجموعة مؤلفين، 2014، 9).

* وتعتبر المفوضية الأوروبية "الهجرة غير الشرعية" كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على التأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة. أو تغيير غرض الزيارة فيقيمون فيها دون موافقة السلطات. وأخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد (قوسم، ف، 2018، 16).

2-4 المهاجر غير الشرعي:

تُطلق على من يهاجر إلى بلد آخر بطريقة غير الشرعية، أي من دون تأشيرة دخول رسمية بالمهاجر غير شرعي. استخدم هذا المصطلح مؤخرا للإشارة إلى جموع المهاجرين سواء عبر البحر أو البر من اللاجئين إلى أوروبا أو أميركا.

وتم تعريف المهاجر غير الشرعي ب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في المادة 5 الفقرة ب على أنه "غير الحائز للوثائق النظامية أو في وضع غير نظامي إذا لم يمثلوا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الفرعية من هذه المادة" (قوسم ، ف، 2018، 16).

التعريف الآخر أئي:

1 الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية:

مفهوم الهجرة غير الشرعية الذي ناقصه بهذه الدراسة هو ظاهرة انتقال أول التسلسل غير القانوني للأفراد والجماعات من دول إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه الجزائر والاستقرار فيها بدون وثائق رسمية أو تأشيرات.

2 المهاجر غير الشرعي من دول إفريقيا جنوب الصحراء:

مفهوم المهاجر غير الشرعي الذي ناقصه بهذه الدراسة، هو ذلك المهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء (إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي منطقة القارة الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، تضم 48 دولة) وبالأخص من دول الساحل الإفريقي (يمتد من السنغال، وموريتانيا غرباً، حتى السودان، وإريتريا شرقاً) الأصل والجنسية، الذي هاجر إلى الجزائر بطريقة غير نظامية، أي من دون تأشيرة دخول رسمية بالمهاجر.

1) الهجرة العالمية وقوانين المهاجر غير الشرعي

المهاجرة هي عملية انتقال الناس وارتحالهم من موطنهم للاستقرار في بلد آخر (أ، غدنز، 2005، 332). وليست الهجرة ظاهرة جديدة، إلا أنها تزايدت بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا جراء عملية العولمة.

والهجرة هي ظاهرة لازمت الوجود الانساني منذ القدم، وهي ظاهرة اجتماعية تعكس طموح الانسان حول البحث عن الثروات والاستقرار. ولكن الجديد الذي طرأ حولها بالعصر الحديث هو تعقيد التشريعات الخاصة بها، مما جعل الكثير من شباب الدول النامية والعربية في التفكير في نوع آخر من الهجرة وهو الهجرة غير الشرعية، والتي تُعرف بانتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بطرق سرية، مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دولياً.

فَتُعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، توجد في العديد من دول العالم، إلا أنها اكتسبت أهمية بالغة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بوجود تيار هجرة قوي لمناطق شمال إفريقيا ومن ثمة إلى الضفة الأخرى من المتوسط. وعليه، استلزم تدخل الأنظمة السياسية وتنظيمات دولية المنتشرة اليوم عبر العالم في وضع شروط لتنقل الأفراد من منطقة إلى أخرى، أو منعهم وقمعهم من ذلك.

ظهرت الهجرة غير الشرعية بعد اغلاق الهجرة القانونية أمام العمالة العادية، وهي في تزايد. فقد سجل سنة 2008 م اتساع كبير من هذه الظاهرة بالمنطقة العربية ودول العالم الثالث بشكل عام، نحو دول الاتحاد الأوروبي، بسبب تنامي ظاهرة الفقر ونقص فرص العمل والقمع السياسي والديني وحتى العنصري، وكذا زيادة الوعي بالفوارق بين العالمين بفعل خاصة العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال...

ويتعسر إحصاء هذه الظاهرة، ومع ذلك قدرتها "منظمة العمل الدولية" ما بين 10_15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب تقديراتهم الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص. وتشير بعض التقارير بوجود ثمانية ملايين مهاجر بصورة غير شرعية في دول الاتحاد الأوروبي. وفي ألمانيا وصل عدد اللاجئين في عام 2015 إلى 840 ألف شخص (م، أبو زيد، 2017، 88).

وعلى المستوى الدولي تقدر "منظمة الهجرة الدولية للهجرة" غير الشرعية عبر العالم بحوالي 50 مليون حالة، بينما حالات الهجرة الطبيعية حوالي 232 مليوناً.

وفي ظل تفاقم هذه الظاهرة وما ترتب عنها من تداعيات سلبية خاصة، فإن المجتمع الدولي يعمل على إقرار حقوق الإنسان وضمان احترامها من الدول كافة. ولذلك أبرمت مجموعة من الاتفاقيات المعنية بالمهاجرين، من بينها:

أولاً: اتفاقيات منظمة العمل الدولية

صدرت عن منظمة العمل الدولية مجموعة من الاتفاقيات الدولية، تكمن أهدافها في حماية حقوق العمال المهاجرين، منها الاتفاقية الدولية رقم (97) لسنة 1949 والاتفاقية رقم (143) لسنة 1975، والاتفاقية رقم (189) المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المنزليين. حيث أن حماية العمال المهاجرين في غير بلدانهم الأصلية كانت دائما محل اهتمام كبير من منظمة العمل الدولية على اعتبار أنهم أكثر الأشخاص عرضة للاستغلال وانتهاك حقوقهم لاسيما عندما يكونون في وضع غير نظامي (ساعد، ر، 2012، ص33).

ثانياً: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

ورد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو إضافة إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال مكملين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطن، بهدف حماية حقوق المهاجرين ومكافحة تهريبهم حيث جرم تهريب المهاجرين واعتبرها جريمة عبر الوطن.

و ركز البروتوكول على حماية حقوق المهاجرين حماية تامة، ولا يمكن اعتبار المهاجرين مجرمين بل يجب معاملة المهاجرين معاملة إنسانية. وأشار البروتوكول إلى أن المهاجرين لا يتحملون المسؤولية الجنائية، أي لا يجوز أن يكونوا عرضة للمتابعة الجنائية لأنهم كانوا هدفا للسلوك المبين في المادة من هذا البروتوكول.

ثالثاً: اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990

إن اتفاقية حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم هي الأحدث، وهي المعاهدة الدولية الأكثر شمولية. ركزت على تحقيق الحماية لحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتنص على مجموعة من المعايير الدولية الملزمة لتتناول معاملة المهاجرين الحائزين للوثائق اللازمة والمهاجرين غير الحائزين لها على السواء ورعاية حقوق الإنسان الخاصة بهم، فضلا عن التزامات ومسؤوليات الدول المرسلة والدول المستقبلة لهؤلاء، حيث أن الهدف الأول لهذه الاتفاقية هو محاربة الاستغلال وخروقات حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأسرهم وحمايتهم.

2) السياسة الرسمية للهجرة بالجزائر ووضعية المهاجر غير الشرعي

الجزائر هي الأخرى بتزايد ظاهرة الهجرة غير القانونية على ترابها، تجددت الآليات القانونية فيها، ووضحت الحاجة ملحة إلى تحيين القوانين المتعلقة بها. فكان القانون 08-11 بتاريخ 21 يوليو 2008م المتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في البلاد، والذي كرس مسعى التعامل مع الظاهرة وفق قانون ملائم للوضع الراهن وحدد شروط دخول الأجانب وحركتهم

بموجب الاتفاقات الدولية التي تشترك فيها الجزائر، وعند انتهاك طرف الأجانب لها يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد راعى القانون المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للجزائر وأولوياتها الأمنية. وأنجّر عن هذا القانون الجديد تحسن كبير في تحديد صلاحيات السلطات المختلفة في مراقبة وضع الأجانب، كما فوض للسلطة المحلية ممثلة في الولاية الحسم في وضعيات الأجانب على تراب ولاياتهم.

2_1 القوانين الوطنية المتعلقة بتواجد الأجانب بالجزائر:

يتمتع الأجانب المقيمين في الجزائر أو العابرين إقليميا، بحماية قانونية بفضل منظومة قانونية وتنظيمية واسعة، بما يكفي كي تغطي كل نواحي حياة الأجانب المتواجدين بالجزائر.

أولا _ الدستور: يضمن الدستور الجزائري حماية الأجانب المقيمين قانونيا فنجد في المادة 67 يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا، بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون.

ثانيا _ القانون: المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها 11_08 المؤرخ في 25 جوان، وبمقتضى القانون رقم 79_ 07 والمؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك والمعدل والمتمم وبمقتضى القانون رقم-10 81 المؤرخ في 9 رمضان عام 1401 الموافق 11 يوليو سنة 1981 والمتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب (الجريدة الرسمية، 2008)

فإن القانون لا يقوم بأي تمييز بين فئات المهاجرين فكل الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية تتم معاملتهم بشكل متساوي.

كما صادق التشريع الجزائري على البروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين، بموجب المرسوم 418/03 المؤرخ في 12 نوفمبر 2003، هذا على المستوى الدولي، أما على المستوى الداخلي فنجد المشرع لم يكن له أي توجهات واضحة بخصوص موضوع الهجرة إلا سنة 2008، من خلال القانون 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ثم سنة 2009 من خلال القانون 01-09 المعدل والمتمم.

وجرم المشرع الجزائري خرق شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها بموجب المادة 44 من القانون رقم 11/08 يعرض المهاجر غير الشرعي للطرده أو الترحيل من الإقليم الجزائري إلا إذا تمت تسوية وضعيته، وهذا بعد إيواء المهاجر غير الشرعي في مراكز الانتظار لمدة أقصاها ثلاثون يوما قابلة للتجديد.

غير أن القانون 01/09 نص على معاقبة تهريب المهاجرين وتشديد العقوبة بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات ودفع غرامة مالية من 500.000 إلى 1.000.000 في حالة تهريب قصر وتعريض حياة وسلامة المهاجرين للخطر أو ترجيح تعرضهم له ومعاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهينة.

وعليه جرم المشرع الجزائري تهريب المهاجرين، حيث جعل السلوك الإجرامي لها في تدابير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص. كما عاقب كذلك على الشروع في تنفيذ الجريمة، وهو ما يضيف أكثر حماية للمراكز القانونية.

2_2 وضعية المهاجر غير الشرعي بالجزائر:

تشهد الجزائر منذ التدخل الفرنسي في مالي في يناير 2013 تدفقًا مستمرًا للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الصحراوي ووسط إفريقيا، ما أدخل البلاد في تحدي التكفل بهؤلاء اللاجئين والتصدي لانتقادات المنظمات غير الحكومية الدولية التي ترى في كل مرة تقصيرًا من الجانب الجزائري رغم إنفاقها سنويًا ملايين الدولارات للتكفل بالرعايا أفارقة جنوب الصحراء المقيمين في تراثها بطريقة غير قانونية.

والجديد بالظاهرة هو انتقال هؤلاء المهاجرين إلى مَدُن الشمال الجزائري والاستقرار فيها. فكل منهم اختار طريقة عيش مُعينة للاستقرار والبحث عن لقمة العيش، فمنهم من اختار "التسول" خاصة فئة النساء والأطفال، أما فئة الشباب ذكور فاختاروا العمل بمجال البناء والأعمال الشاقة.

كما يتخذ الآلاف منهم مركز تجمع المهاجرين أفارقة جنوب الصحراء ملجأهم بعد أن فشلت كل محاولاتهم في الهروب من الرقابة الأمنية، فضلًا عن تمكينهم من مختلف الوسائل للعيش كالأكل والملبس والمرقد أيضًا. وقد كشفت بعض المصادر أن الحكومة الجزائرية هيأت العديد من المراكز لتجميع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين وتكفلت بهم ووفرت لهم الرعاية الصحية قبل ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

وفي وقت ما طالبت النيجر ومالي من الجزائر ترحيل أكثر من 17 ألف من رعاياها، وهذا بالتنسيق بين السلطات في هذه البلدان لافتة إلى "تخوف الجزائر وكل الدول المعنية من استغلال المهاجرين في إطار الجماعات المسلحة وجرحهم في عمليات إرهابية وتهريب الأسلحة والمخدرات".

ونشرت منظمة العفو الدولية إحصائيات غير رسمية في الجزائر تفيد بأن عدد المهاجرين أفارقة جنوب الصحراء في الجزائر يتراوح ما بين 30 ألف إلى 100 ألف لاجئ إفريقي، مشيرة في

تقاريرها إلى ما وصفته بـ"المعاملات غير الإنسانية" في حق هؤلاء النازحين من عمق الأزمات الأمنية والحروب والتناحر القبلي في تلك الدول.

وأشير في بعض الإحصائيات إلى أن "الجزائر" تستقبل ما معدله 500 مهاجر يوميًا على مستوى الحدود الجنوبية، خاصة في ولايتي أدرار وتمنراست الحدودية مع النيجر ومالي، حيث يقطعون صحراء شمال مالي وصحراء شمال النيجر مستعينين بشبكات تهريب البشر على طريقي أغداس وباماكو.

3) التحليل السوسولوجي لواقع مهاجر إفريقيا جنوب الصحراء

بالمجتمع الجزائري

1.3 تحليل وتأويل المعطيات:

من خلال المعطيات الإحصائية المتحصل عليها، جاء تحليلها وتفسيرها كالآتي: الملاحظ من خلال التحقيق الميداني بأن الفئة العمرية لهؤلاء المهاجرين إفريقيا جنوب الصحراء، تتراوح بالتقريب ما بين 20 سنة و30 سنة، بمعنى أنها فئة فتية، في سن العمل، وغير متزوجين، ذو لون بشرة سمراء، ويعيشون بالجزائر بطريقة غير قانونية، يتمتعون بمستوى دراسي يتراوح بين مستوى الثانوي فما فوق ومستوى ماستير.

الفرضية الأولى: هجرة الأفارقة لم تؤثر لا اثنيا ولا ثقافيا بالمجتمع المحلي.

الفرضية الرابعة: لم تتمكن هذه الشريحة من الاندماج مع المجتمع الجزائري.

من الملاحظات اللافتة للنظر، أنه ليس هناك احتكاك بهذه الفئة من المهاجرين الأفارقة مع باقي أفراد مدينة وهران، ما عدا الاحتكاك والاتصال بسوق العمل. بحيث يلجأ السكان المحليين إلى خدمات هذه الفئة، بمجال البناء والأعمال الشاقة مثل تحميل البضائع...لنقص تكلفة اليد العاملة. ولكن لم نسجل أي اندماج أو تأثر أو تعايش بين الأقلية المهاجرة والمجتمع المستقبل بالرغم من وجود بعض العوامل المساعدة على ذلك مثل اللغة والدين، مع العلم بأن هؤلاء المهاجرين يتحدثون باللغة الفرنسية، وأغليبيتهم مسلمين.

هذه المعطيات حول عدم التأثر والتأثير والاندماج لها قراءتين:

الأولى: إما تميز الشخصية الجزائرية بصفة التمييز العنصري والعداء، وعدم تقبل الآخر بسبب اختلاف لون البشرة والاختلاف الهوياتي بشكل عام.

وهذا ما أثبتته لنا البحث الميداني، بحيث قيل لنا قبل إجراء المقابلات، بأن هؤلاء المهاجرين غير مأمون لهم وسيئين في التعامل، ولكن أثبت لنا العكس من خلال إجراء المقابلات معهم، بحيث تم الحوار معهم في جو هادئ ومريح، يملئه ارتياح من قبل الطرفين، وإجابات واضحة، واحترام متبادل، وتعاون.

كما سجلنا بأنهم يتعرضون إلى مُضايقات في الشارع، وأحيانا إلى العنف بأنواعه، وحتى بالمساجد من خلال نظرات استفزازية. كذلك عندما يريد شخص تشغيلهم يسألهم أولاً عن ديانتهم، فإن لم يكن الشخص "مسلم" لا يسلم له العمل. وليس هناك تعامل مع جيرانهم بالمسكن، إلا في حدود إلقاء التحية أحياناً.

في حين هناك قابلية للاندماج ومحاولات من طرف المهاجرين الأفارقة للانخراط في صلب الحياة الاجتماعية المحلية بطرق ايجابية، من خلال القيام بالعبادات مثل "الصلاة" أمام الملام بهدف استعطاف السكان، وتبيين انتمائهم الديني، لأنهم فهموا حساسية الدين عند الفرد الجزائري.

أيضاً من الظواهر التي تعكس محاولات هذه الأقلية من الاندماج هي الاستماع إلى الموسيقى المحلية، وكذا محاولاتهم لتعلم اللغة المحلية، من خلال تعلمهم لبعض الكلمات المفتاحية التي تمكنهم من التعامل اليومي، مثل: الشكر، إلقاء التحية...

أما القراءة الثانية لعدم احتكاك السكان المحليين بالمهاجرين الأفارقة، هو خوف الفرد الجزائري من هذا المهاجر الدخيل، خاصة التخوف من فكرة انتشار الأمراض من خلالهم، وتكوينهم لشبكات الاجرام (contrebande).

وهاتين القراءتين تُقرّهما إلى الصحة هو وضعية اللاجئين السوريين بالمجتمع الجزائري التي تختلف تماماً بحيث سُجل نوعا من التعايش والتأثر والتأثير فيما بينهم وبين المجتمع المحلي، خاصة في مجال فن الطبخ والمأكولات، و المصاهرة معهم، لكن يحدث العكس مع المهاجر الإفريقي !!

الفرضية الثانية: المهاجر يعيش وضع غير مستقر، ومأساوي من ناحية توفر المأوى والعمل، والأمن.

والملفت للنظر أيضاً، بأن هذا المهاجر يعيش وضع مأساوي وغير مُستقر، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما وضحه المبحوثين:

المبحوث رقم (02): "...نشتغل بالأعمال الشاقة"

المبحوث رقم (03): "...يعاملوننا كالعبيد"

المبحوث رقم (03): "...لا نحصل على أجر جيد ولكننا مجبرين عليه"

المبحوث رقم (02) (05) (07): "...ليس لنا الاختيار"

ومن المُستنتج أيضاً، بأن هذه الفئة تعيش "الاعتراب" بكل أنواعه الثقافي والاجتماعي والأكثر منه الاعتراب الاقتصادي كما أشار اليه "كارل ماركس" بأنه شعور العامل بانفصاله عن عمله، وذلك على الرغم من وجوده كفرد كجسم في مقر عمله. وذلك الاحساس بالانفصال

يولد لديه شعورا بالعجز والملل والخوف من المستقبل، فالإنسان إذا ما عايش مشاعر الاغتراب في الوسط الذي يعيش فيه سيعم ذلك على حياته النفسية والاجتماعية، فيفقد إمكانية الفاعلة كما يفقد علاقاته الاجتماعية، الشيء الذي يبعده عن الآخرين.

وأيضاً بالنسبة للمأوى، يقيم المهاجر الإفريقي بشكل جماعي بمساكن بصيغة إيجار من عند السكان المحليين، ويوجد منهم من يسكن بمحل عمله chantier ومنهم من يقيم بغرفة السكن الجامعي (بشكل غير قانوني) إذا كان لديه رابطة صداقة أو قرابة مع أحد الطلاب الأفارقة.

سجلنا كذلك تعرض هؤلاء المهاجرين للعنف والضرب والإهانات والتمييز العنصري، والتعرض لمحاولات السرقة، وأحيانا يتعرضون للتمييز خاصة في وسائل النقل العام:

المبحوث رقم (03): "des racistes..."

المبحوث رقم (06): "ils m'ont agressé..."

والمُستنتج بشكل عام، أنه في ظل المعاناة الاقتصادية والاجتماعية من فقر والحاجة للعمل، وخاصة مأساة الغربة بعيدا عن الأهل والوطن، هو تكوينهم لشبكة علاقات تعزز تضامنهم والدعم المتبادل بينهم والروابط القوية مع موطنهم الأصلي. وهذا يتضح خاصة بحملهم لإرثهم الثقافي والاجتماعي من ارتداء لحلي وحقائب ولباس خاصة بثقافتهم، تسريحة الشعر، طهو الطعام الخاص بكل موطن واحد فيهم، الاستماع لموسيقى ثقافتهم...

والجدير بالتعليق هو انطواءهم وانعزالهم عن باقي المجتمع، بحيث يتجمعون في أماكن خصصوها لأنفسهم، ومُتعارف عليها من طرف جميع السكان المحليين. وعليه يُمكن أن يُفسر هذا الانزواء بحب الأقليات إلى ذلك، بسبب المعاملة غير العادلة وتعرضهم للاضطهاد وانعزالهم عن المشاركة في إدارة المجتمع. وذلك بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة (Costellena, Joshua, 1999,406).

وأيضاً بحكم تواجدهم غير القانوني بالمدينة، لذلك يتحاشوا التجوال الفردي لشعورهم بالعزلة والخوف، وتفادياً للاستفزازات التي يتعرضون لها، لأنهم يعرفون جيداً أنه لا يجب عليهم إثارة المشاكل مع المجتمع المحلي خوفاً من الترحيل إلى موطنهم الأصلية.

كما اكتشفنا من خلال البحث الميداني وجود شبكة تعامل بينهم وبين بلد المنشأ بخصوص تحويل الأموال التي يجمعونها إلى عائلاتهم. بحيث يقوم المهاجر إما بتسليم المال هنا بالجزائر بالعملة المحلية إلى مُسيرين هذه الشبكة، وهم بدورهم يسلموا مقابلها إلى عائلات المهاجرين بعملة بلدهم. أو تحويلها إلى عملة صعبة، وتسليمها يد بيد إلى شخص مُسافر مباشرة إلى موطنهم.

الفرضية الثالثة: هدف المهاجر بالوقت الراهن هو الاستقرار، باعتبار الجزائر بلد مُستقر أمنياً، وبلد في طريقه إلى التقدم.

لاحظنا أيضاً من خلال استجواب المبحوثين بأنه ليس لديهم نية التنقل إلى أوروبا، وذلك بسبب تخوفهم من التنقل عبر البحر، وكذا غلاء تسعره التنقل التي تضعها الشبكة المتخصصة في النقل غير القانوني للمهاجرين (الحرقة)، وصرامة القوانين والإجراءات الأوربية في التصدي لهذه الهجرة.

ولكن من خلال الحوار معهم، لمسنا استراتيجية مُختلفة، وهي تطلعهم إلى الاستقرار بالجزائر، وذلك عن طريق السعي للزواج بجزائرية الجنسية، بهدف تسوية وضعيتهم القانونية، وجمع مال وفير يسمح لهم ولأهاليهم بعيشة أفضل بموطنهم، لأن الوضع بالجزائر بالنسبة لهم _ مُستقر أمنياً واقتصادياً.

4- خاتمة :

نتائج واستنتاجات البحث

توصلت الدراسة إلى بناء تصور سوسيولوجي حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى المهاجر إفريقيا جنوب الصحراء بالمجتمع الجزائري، والذي أضفى إلى وجود تناقض لافت للانتباه. بحيث هرب أغلبية المهاجرين الأفارقة من الفقر وجحيم الحرب والصراعات ليجدوا أنفسهم بالمجتمع المضيق يُواجهون مشاكل من نوع آخر، كالاستغلال بسوق العمل، التمييز العنصري، والتهميش، وظروف معيشية صعبة.

ولكن على الرغم من هذه الوضعية المأساوية التي يعيشها هذا المهاجر، وكل مظاهر التهميش والتعنيف، إلا أنه يُفضل الاستقرار بالجزائر، وتأسيس حياة جديدة كلها آمال في التغيير إلى الأحسن. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن مُعاناته أكبر بكثير منها بموطنه الأصلي(بالرغم من أننا لا نملك معلومات دقيقة عن أوضاع بلدانهم).

فتجربة الهجرة غير الشرعية لدى مهاجر إفريقيا جنوب الصحراء بالمجتمع الجزائري، لم تُسجل لها تأثير محسوس، لا على المستوى الاجتماعي ولا الاقتصادي للمجتمع المحلي، وهذا لا يعني أنها سوف لا تُعرف هذه الظاهرة تغيرات بالمستقبل !!! أما انعكاساتها على المهاجر فهو انعكاس ايجابي ومنفذ من معيشتهم المُتدني ببلدهم الأصلي.

المصادر والمراجع

انتوني غدنز(2005)علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، (الطبعة الرابعة)، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية

جغلول عبد القادر(1982) تاريخ الجزائر الحديثة، ترجمة فيصل، (الطبعة الثانية)، عباس دار الحدادنة
جغلول عبد القادر(1982) مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط، ترجمة فضيلة الحكيم،
(الطبعة الأولى)، لبنان، دار الحدادنة للطباعة والنشر

عدنان أبو مصلاح(2015)معجم مصطلحات علم الاجتماع، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع
مصطفى يوسف أبو زيد(2017) مشكلات الشباب...فيروس الهجرة غير الشرعية، (الطبعة الأولى)، القاهرة ،
المكتب العربي للمعارف

حسن عبد الرزاق منصور، الانتماء والاغتراب، عمان، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع
مجموعة مؤلفين (2014) مكافحة الهجرة غير الشرعية، (الطبعة الأولى)، عمان أكاديمية نايف العربية للعلوم
الأمنية

جدي أحمد محمد عبد الله (2013) الاغتراب والهجرة غير شرعية (دراسة سيكومترية مقارنة) الاسكندرية، دار
المعرفة الجامعية

سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، أعمال الملتقى العلمي الأول ماي 2008 - إشراف: أ.د.
كمال فيلاي - الناشر: مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول الرحلة والهجر، المصدر: جامعة
منتوري - قسنطينة، الجزائر.

Bourdieu,P (1964)sociologie de l'Algérie, que sais _je? paris

Dorais,Louis-Jaques et Edmund Ned (2001)Searles, *Identités inuit*, Etudes Inuit.

Joshua Costellena, Order and Justice, National Minorities and The Right to
Secession/(International Journal on Minority and Group Rights) N°6 :1999

الرسالة الجامعية

ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة
الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم
السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012

قوسم فضيلة، الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في الدول المستقبلية، أوكيل محمد أمين، مذكرة
مقدمة لنيل شهادة ماستير جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2018

المواقع الإلكترونية

<https://www.ultrasawt.com> le 21 09 2019 à 10h

<https://ar.wikipedia.org/wiki/> Le 16 09 2019 à 14h